وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

انواكشوط بتاريخ: 10 AUG 2026 Nouakchott, le:

الرقم: 000008 N°:

تعميم رقم ... . و.م/2026 يتعلق بتنظيم جلسات التحكيم الأولي المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

إلى

السيدات والسادة الوزراء،

السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»،

السيدة مفوضة الأمن الغذائي،

السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

المرجع:

- المرسوم رقم 2019-196/و.أ/و.ا.ق/و.م
- التعميم رقم 007/و م / م ع م الصادر بتاريخ 13 يوليو 2026

أولا: الموضوع

نص التعميم رقم 007/و.م/م.ع.م/2026 الصادر بتاريخ 31 يوليو 2026، عملا بالمادة رقم 23 من المرسوم رقم 2019-196، على تنظيم جلسات تحكيم أولي في أجل أقصاه 18 أغسطس 2026، وذلك قبل انعقاد مؤتمرات التحكيم الميزانوي التي ستنطلق فاتح سبتمبر 2026. ويحدد هذا التعميم طرق تنظيم هذه الجلسات وجدولها الزمني والوثائق المطلوبة والمنهجية المعتمدة والمخرجات المنتظرة.

ثانيا: النطاق والأهداف

طبقا للمادة 15 من المرسوم المذكور أعلاه، تشكل التحكيمات الأولية مرحلة تشاركية وتفاعلية من مراحل إعداد أطر النفقات الوزارية على المدى المتوسط، ولا تعد هيئة لاتخاذ القرار: فهي تمهد للتحكيمات وتيسرها. وتهدف إلى دراسة مدى انسجام المقترحات مع الأغلفة الإرشادية الواردة في وثيقة البرمجة الميزانوية

ص.ب: 197 فاكس: 86 60 25 45 222 + هاتف: 48 77 29 45 - 56 05 25 45 222 + - Tél: + 222 45 25 05 56 - 45 29 77 48 Fax: + 222 45 25 60 86 - BP: 197

متوسطة المدى 2027-2029 ومع القاعدة الميزانوية الجديدة؛ وإرساء حوار تسييري معمق مع المصالح الفنية؛ وتقييم نتائج السنوات الثلاث المنصرمة والتنفيذ الجاري وكذا الفوارق المسجلة؛ ودراسة أطر النفقات الوزارية على المدى المتوسط 2027-2029 والمشاريع السنوية للأداء 2027 مع المصادقة على إطار الأداء الخاص بكل برنامج؛ والتحقق من انسجام الاستثمارات مع برنامج الاستثمار العمومي؛ وتحديد النقاط التي تستوجب تحكيما سياسيا، وذلك بصورة موثقة.

ثالثا: مراعاة توصيات البرلمان

شكل النقاش حول التوجهات الميزانوية، المنظم بتاريخ 15 يوليو 2026 لأول مرة في بلادنا، محطة بارزة في مسار تعزيز الحكامة الميزانوية. وإذ لا يزال المحضر الرسمي لنتائج وتوصيات الجمعية الوطنية في انتظار الإحالة، فإن وزارة المالية ستحرص على أخذ تلك التوصيات في الحسبان، في حدود الإمكان وفي ظل احترام التأطير الماكرو-ميزانياوي المحدد في وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2027-2029، عند إجراء التحكيمات القبلية والتحكيمات. ولهذا الغرض:

- ستخضع هذه التوصيات للدراسة والتشاور مع جميع القطاعات؛
- يتولى كل قطاع تعبئة بطاقة للأثر المالي يبين فيها كيفيات وتكلفة مراعاتها، أو الأسباب الموضوعية الحائلة دون ذلك؛
- ستُرفق خلاصة موحدة بملف التحكيمات وتُجسَّد نتائجها في عرض أسباب مشروع قانون المالية لسنة 2027.

ويترجم هذا المسعى إرادة الحكومة في ترسيخ الحوار مع البرلمان بصورة دائمة في صلب الدورة الميزانوية.

رابعا: الجدول الزمني والتنظيم

تنعقد الجلسات في الفترة الممتدة من الأربعاء 12 إلى الأربعاء 26 أغسطس 2026 بمقر المديرية العامة للميزانية، وفق الجدول الزمني المرفق الموزع حسب القطاعات. ويشترك في رئاسة كل جلسة المدير العام للميزانية، وبالنسبة لشق الاستثمار، المدير العام للتمويلات والتعاون الاقتصادي بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وذلك بحضور المراقب المالي الوزاري.

ويقود وفدَ كل قطاع الأمينُ العام، ويضم وجوبا مدير الشؤون الإدارية والمالية ومسؤولي البرامج - الذين يعد حضورهم الفعلي أمرا لا غنى عنه - وعند الاقتضاء مسؤولي الميزانيات العملياتية للبرامج. وتفتتح كل جلسة بعرض موجز لا تتجاوز مدته عشرين دقيقة يتناول حصيلة التنفيذ للفترة 2024-2026، والاستراتيجية القطاعية وترجمتها إلى برامج، ومقترحات الفترة 2027-2029 والفوارق المحتملة، وكذا التدابير الجديدة المطلوبة، مبررة ومقدرة الكلفة.

خامسا: الوثائق ومنهجية الدراسة

تجرى الجلسات حصريا على أساس الملفات المحالة في موعد أقصاه اليوم السابق للجلسة المخصصة لكل قطاع وزاري، وذلك وفقاً للشروط المحددة في وفق الشروط المحددة في التعميم الصادر بتاريخ 31 يوليو 2026، أي المقترحات المؤشر عليها من طرف المراقب المالي الوزاري، والواردة إلى المديرية العامة للميزانية، وفيما يخص الميزانية الموحدة للاستثمار إلى المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي، والمدخلة كاملة في نظام «رشاد»، مستكملة، فور نشرها، ببطاقة الأثر المتعلقة بتوصيات البرلمان. ويجب أن يكون كل تجاوز للأغلفة الإرشادية مشفوعا بتبرير اقتصادي ومالي مفصل. وتقوم المديرية العامة للميزانية قبل كل جلسة بتحليل مدى اكتمال الملفات وجودتها؛ ولا يمكن دراسة الطلبات غير الموثقة أو غير المدخلة في نظام «رشاد» أو الواردة خارج الآجال، إلا بترخيص صريح من وزير المالية.

وترتكز الدراسة بحضور جميع الأطراف على شبكة موحدة بالنسبة لمجموع القطاعات تتناول: مطابقة التأطير؛ وصدقية الاحتياجات وواقعيتها بالنظر إلى معدلات التنفيذ السابقة؛ وجودة المشروع السنوي للأداء 2027 والانسجام الإجمالي بين الاستراتيجيات والبرامج والأعمال والمؤشرات؛ وجودة النفقة وترشيد نفقات التسيير؛ والتسجيل المسبق للاستثمارات في برنامج الاستثمار العمومي، وأولوية إتمام المشاريع الجارية وقابلية استدامة الأعباء المتكررة الناجمة عنها؛ وفعلية الوسم المناخي؛ ومراعاة توصيات النقاش حول التوجهات الميزانوية. ويجب تبرير كل تدبير جديد ابتداء من الأوقية الأولى، إذ لا يمكن قبول أي تجديد تلقائي للاعتمادات السابقة.

سادسا: المخرجات والإجراءات اللاحقة

يُعد عقب كل جلسة، في أجل أقصاه ثمان وأربعون ساعة، محضر للنتائج يوقعه رئيسا الوفدين ، يميز بين نقاط الاتفاق - التي تعد مستقرة ولا يعاد فتحها إلا عند ظهور معطى جديد - ونقاط الاختلاف المدونة في بطاقات تحكيم تحدد الموضوع والمبالغ المعنية ومواقف كل طرف والأثر على الفترة 2027-2029، وكذا التعديلات الفنية الواجب إجراؤها في نظام «رشاد» في الآجال المحددة. وتشكل هذه البطاقات السند الحصري لمؤتمرات التحكيم التي تفتتح بتاريخ فاتح سبتمبر 2026، في منظور متعدد السنوات؛ ولا يُعبأ احتياطي التعديل الميزانوي المنصوص عليه في المادة 6 من المرسوم رقم 2019-196 إلا في هذا الإطار، طبقا للمادة 10 من المرسوم المذكور.

سابعا: أحكام ختامية

تلحق بهذا التعميم، إضافة إلى الجدول الزمني للجلسات، النماذج الموحدة التي ستؤطر مجمل هذه المرحلة، وهي: ورقة الحضور، ومحضر النتائج، وبطاقة التحكيم، وبطاقة الأثر المتعلقة بتوصيات البرلمان. ويكتسي استعمال هذه النماذج، المتوفرة كذلك لدى المديرية العامة للميزانية في نسخة إلكترونية، طابعا إلزاميا. كما

تظل فرق الدعم الفني بالمديرية العامة للميزانية معبأة لدى مصالحكم من أجل المواكبة المنهجية لهذه المرحلة.

وإنني إذ أولي أهمية بالغة لجودة الإعداد لهذه الجلسات، التي تتوقف عليها نجاعة التحكيمات واحترام الآجال القانونية لإيداع مشروع قانون المالية لسنة 2027، وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لإنجاح هذه المرحلة الحاسمة من الجدول الزمني الميزانوي.

وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزير المالية

بالنيابة

عبد الله سليمان الشيخ سيديا

R.I.M / Ministère des Finances
الوزير
Le Ministre

التوزيعات:

- و.أ؛
- و.أ.ع.رج؛

المرفقات:

- الملحق 1: الجدول الزمني للجلسات (12 - 26 أغشت 2026)؛
- الملاحق من 2 إلى 6: النماذج الموحدة (ورقة الحضور، محضر النتائج، بطاقة التحكيم، بطاقة أثر توصيات البرلمان).

الملحق رقم 1

الجدول الزمني لجلسات التحكيم الأولي في الميزانية ـ مشروع قانون المالية لسنة 2027

التواريخ والأوقات	القطاعات
الأربعاء 12 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي
من 12:15 إلى 14:15	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
من 15:30 إلى 17:30	وزارة الشؤون الخارجية
الخميس 13 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة العدل
من 12:15 إلى 14:15	وزارة المعادن والصناعة
من 15:30 إلى 17:30	وزارة الوظيفة العمومية والعمل
الجمعة 14 أغسطس 2026	
من 09:00 إلى 11:00	الوزارة الأمانة العامة للحكومة
من 11:15 إلى 13:15	وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي
الاثنين 17 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة الصحة
من 12:15 إلى 14:15	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
من 15:30 إلى 17:30	وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف
الثلاثاء 18 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
من 12:15 إلى 14:15	وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية
من 15:30 إلى 17:30	وزارة الثقافة والاتصال والعلاقات مع البرلمان
الأربعاء 19 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة التجهيز والنقل

من 12:15 إلى 14:15	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
من 15:30 إلى 17:30	الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية
الخميس 20 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة الطاقة والنفط
من 12:15 إلى 14:15	وزارة الزراعة والسيادة الغذائية
من 15:30 إلى 17:30	وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية
الجمعة 21 أغسطس 2026	
من 09:00 إلى 11:00	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
من 11:15 إلى 13:15	وزارة التنمية الحيوانية
الاثنين 24 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة التجارة والسياحة
من 12:15 إلى 14:15	وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة
من 15:30 إلى 17:30	وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري
الثلاثاء 25 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»
من 12:15 إلى 14:15	مفوضية الأمن الغذائي
من 15:30 إلى 17:30	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني
الأربعاء 26 أغسطس 2026	
من 10:00 إلى 12:00	وزارة الدفاع الوطني
من 12:15 إلى 14:15	وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية
من 15:30 إلى 17:30	وزارة المياه والصرف الصحي
من 18:00 إلى 20:00	وزارة المالية

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

النموذج رقم 2

محضر نتائج جلسة التحكيم الأولي في الميزانية ـ مشروع قانون المالية لسنة 2027

القطاع/المؤسسة	
تاريخ الجلسة ومكانها	
رقم الاستدعاء	
رئيس الجلسة/رئيساها	
رئيس وفد القطاع	
قائمة المشاركين	(ورقة الحضور مرفقة)

1 ـ تذكير بالإطار المحدد

السقوف (بالأوقية)	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028	اعتمادات الدفع 2029
السقف التأشيري المبلغ (وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2027-2029)			
مقترح القطاع			
الفارق (المبلغ والنسبة)			

2 ـ التقييم العام للملف

المعيار	نعم	جزئياً	لا
اكتمال الملف وإدخاله في نظام «رشاد»			
احترام السقوف التأشيرية/تبرير التجاوزات			
جودة مشروع الأداء السنوي 2027 (الأهداف والمؤشرات والقيم المستهدفة)			
الاتساق بين الاستراتيجية والبرامج والأنشطة والمؤشرات			
الاستثمارات: التسجيل في برنامج الاستثمار العمومي، وأولوية المشاريع قيد التنفيذ، والنفقات المتكررة			
الوسم المناخي للمشاريع			
بيان أعداد الموظفين موزعة حسب البرامج			

أخذ نقاش التوجهات الميزانوية وتوصيات البرلمان في الحسبان			

3 ـ نقاط الاتفاق (تُعد مستقرة ولا يُعاد فتحها في مؤتمر التحكيم إلا عند ظهور معطى جديد)

الرقم	موضوع نقطة الاتفاق	الأثر الميزانوي المحتمل (2027-2029)

4 ـ نقاط الخلاف المعروضة للتحكيم (تُعد بطاقة تحكيم ـ النموذج رقم 3 ـ لكل نقطة)

الرقم	موضوع نقطة الخلاف	مرجع بطاقة التحكيم

5 ـ التعديلات الفنية الواجب إدخالها في نظام «رشاد»

الرقم	التعديل المطلوب	المسؤول	الأجل

6 ـ مآل توصيات البرلمان (يُرجع إلى بطاقة الأثر ـ النموذج رقم 4)

يُحرر محضر النتائج هذا أثناء الجلسة، أو في أجل أقصاه ثمانٍ وأربعون (48) ساعة من تاريخ انعقادها. ويوقعه رؤساء الوفود، ويحال إلى ديوان وزير المالية، وإلى المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وإلى القطاع المعني.

عن المديرية العامة للميزانية	عن المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي/وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	عن القطاع
الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع	الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع	الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

النموذج رقم 3

بطاقة تحكيم - نقطة خلاف معروضة على مؤتمر التحكيم

مرجع البطاقة	2027-FA-[اسم القطاع]-[الرقم التسلسلي]
القطاع/المؤسسة	
البرنامج المعني	
طبيعة النفقة	☐ الموظفون ☐ السلع والخدمات ☐ الإعانات والتحويلات ☐ الاستثمار ☐ أخرى
جلسة التحكيم التمهيدي بتاريخ	

1 - موضوع نقطة الخلاف

2 - المبالغ محل الخلاف (بالأوقية)

	2027	2028	2029
طلب القطاع			
مقترح المديرية العامة للميزانية (والمديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي عند الاقتضاء)			
الفارق المعروض للتحكيم			

3 - موقف القطاع (المبررات الاقتصادية والاجتماعية ومبررات الأداء)

4 - موقف المديرية العامة للميزانية (والمديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية فيما يتعلق بالاستثمار)

5- تحليل الأثر

الأثر على احترام السقف التأشيري	
الأثر على قاعدة رصيد الميزانية الأولي خارج الموارد الاستخراجية (SBPHRE) البالغ -3,5% من الناتج المحلي الإجمالي	
الأثر على مؤشرات أداء مشروع الأداء السنوي 2027	
النفقات المتكررة المترتبة (التسيير والصيانة)	
الصلة بإحدى توصيات البرلمان (المرجع)	

6- الخيارات المعروضة للتحكيم

الخيار	وصف الخيار	تكلفة 2027/الأثر خلال 2028-2029
أ		
ب		
ج		

7- قرار مؤتمر التحكيم (خانة مخصصة)

تاريخ مؤتمر التحكيم	تأشيرة سلطة التحكيم

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

النموذج رقم 4

بطاقة الأثر- أخذ نتائج البرلمان وتوصياته المنبثقة عن نقاش التوجهات الميزانية بتاريخ 15 يوليو 2026 في الحسبان

القطاع/المؤسسة	
مرجع مذكرة التعميم الصادرة عن المديرية العامة للميزانية	
تاريخ تعبئة البطاقة	

جدول الأخذ في الحسبان (يخصص سطر لكل توصية تدخل في نطاق اختصاص القطاع)

الرقم	توصية البرلمان (صياغة موجزة)	البرنامج المعني	كيفيات الأخذ بها في مشروع قانون المالية 2027 وتكلفتها (بالأوقية)	أو المبررات الموضوعية لعدم الإدراج/التأجيل

خلاصة القطاع

	العدد	تكلفة 2027 (بالأوقية)	الأثر خلال 2028-2029
التوصيات المدرجة كلياً			
التوصيات المدرجة جزئياً			
التوصيات غير المدرجة (المبررات مرفقة)			

يتولى القطاع تعبئة هذه البطاقة، وتُدرس خلال جلسة التحكيم الأولي. وتعد المديرية العامة للميزانية بشأنها خلاصة موحدة تُرفق بملف التحكيمات، وتُجسَّد نتائجها في عرض أسباب مشروع قانون المالية لسنة 2027.

عن القطاع (الأمين العام أو مدير الشؤون الإدارية والمالية)	تأشيرة المديرية العامة للميزانية
الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع	الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع

وزارة المالية
المديرية العامة للميزانية

النموذج رقم 5

ورقة حضور- جلسة التحكيم التمهيدي في الميزانية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 (مرفقة بمحضر النتائج)

القطاع/المؤسسة	
تاريخ الجلسة	
المكان/القاعة	
ساعة البدء/الانتهاء	

1- الرئاسة المشتركة وممثلو وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

الرقم	الاسم الكامل	الجهة	الصفة	التوقيع
1		المديرية العامة للميزانية		
2		المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي/وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية		
3		الرقابة المالية الوزارية		
4				
5				
6				

2- وفد القطاع/المؤسسة

الرقم	الاسم الكامل	الصفة	البرنامج (عند الاقتضاء)	التوقيع
1		الأمين العام (رئيس الوفد)		
2		مدير الشؤون الإدارية والمالية		
3		مسؤول البرنامج		
4		مسؤول البرنامج		
5		مسؤول البرنامج		

6		مسؤول الوظيفة المالية		
7		مسؤول الميزانية العملياتية للبرنامج		
8				
9				
10				

3 ـ المشاركون الآخرون (الخبراء والأشخاص المرجعيون)

الرقم	الاسم الكامل	الجهة	الصفة	التوقيع
1				
2				
3				

تُرفق ورقة الحضور هذه، بعد توقيع جميع المشاركين عليها، بمحضر نتائج الجلسة (النموذج رقم 2). وتتولى المديرية العامة للميزانية أمانة الجلسة.

تأشيرة رئيس الجلسة (المديرية العامة للميزانية)	تأشيرة رئيس وفد القطاع
الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع	الاسم والصفة والتاريخ والتوقيع